

WORLD HEALTH ORGANIZATION
Regional Office for the Eastern Mediterranean
ORGANISATION MONDIALE DE LA SANTE
Bureau régional de la Méditerranée orientale



مَنْظِمَةُ الصِّحَّةِ الْعَالَمِيَّةِ
المكتب الإقليمي لشرق المتوسط

EM/RC43/INF. DOC.4
ش م/ل إ ٤٣ / وثيقة إعلامية ٤
حزيران/يونيو ١٩٩٦
الأصل بالعربية

اللجنة الإقليمية
لشرق المتوسط

الدورة الثالثة والأربعون

البند ٤ (د) من جدول الأعمال

تقرير متابعة

حول

المشاورة المعنية بالتدخين والصحة

المحتوى

الصفحة

١	١- المقدمة
١	٢ استراتيجيات مكافحة التدخين في إقليم شرق المتوسط
٢	١-٢ زيادة الوعي وتحقيق الالتزام السياسي
٢	٢-٢ التشريعات ودورها في مكافحة التبغ
٤	٣-٢ دور التربية والتعليم في مواجهة جائحة التدخين
٤	٤-٢ دور الدين في مكافحة التدخين
٥	٥-٢ دور الإعلام
٦	٦-٢ سياسات تسعير منتجات التبغ والضرائب المفروضة عليها
٦	٧-٢ زراعة التبغ وصناعته
٧	٣- الخطة الإقليمية لمكافحة التدخين
٨	الملحق الأول : خطة العمل لمكافحة التدخين في إقليم شرق المتوسط
٢٠	الملحق الثاني : التوصيات العامة للاجتماع الاستشاري لمكافحة التدخين، الذي عُقد في المكتب الإقليمي، بالإسكندرية، ما بين ٢٦ و ٢٨/١٢/١٩٩٥

تقرير متابعة حول المشاورة المعنية بالتدخين والصحة

(البند ٤ (د) من جدول الأعمال)

١- المقدمة

تشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى أن التدخين يسبب ربع حالات الأمراض القلبية الوعائية، وكذلك الأمراض الدماغية الوعائية. والتدخين سبب رئيسي في سرطان الرئة، ولكنه يسبب أيضاً نسبة كبيرة من حالات سرطان الفم، والحنجرة، والبلعوم، والبنكرياس، والمريء، والكلى، والمثانة. كذلك يسبب التدخين معظم الأمراض الرئوية المزمنة.

والواقع أن تدخين التبغ سبب رئيسي يمكن تجنبه من أسباب المرض والوفاة المبكرة في إقليم شرق المتوسط. فالبيانات المتوافرة حالياً تشير إلى أن العقود الثلاثة الماضية شهدت ازدياداً كبيراً ومستمراً في استهلاك التبغ وتضاعفت خلالها نسبة المدخنين بحيث أضحي التدخين من أكبر التحديات التي تواجهها الصحة العامة في هذا الإقليم. لذلك ونظراً لأن معظم الأمراض التي يسببها التدخين مثل الأمراض القلبية الوعائية وسرطان الرئة ومرض القصبات الإنسدادية المزمن لا يمكن شفاؤها إذا ما وصلت إلى مرحلة التشخيص حتى ولو توافرت التقنيات الكبيرة التكاليف للعلاج، فإن السبيل لدرء هذه الأمراض وتقليل حدوثها ينبغي أن يكون من خلال الوقاية واتخاذ التدابير الحازمة لمكافحة التدخين.

وبناء على ذلك فقد بات من الضروري وضع سياسة متكاملة لمكافحة التبغ في كل الدول الأعضاء يتم تنفيذها من خلال اعتماد استراتيجيات فعالة وخطة عمل واقعية مناسبة لظروف الإقليم. ومن أجل ذلك فقد نظم المكتب الإقليمي لشرق المتوسط اجتماعاً استشارياً لمكافحة التدخين في إقليم شرق المتوسط عقد في مقر في المكتب الإقليمي في الإسكندرية في المدة من ٢٦ - ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، تم خلاله استعراض الوضع الراهن للتدخين واستهلاك التبغ في دول الإقليم، ومناقشة الاستراتيجيات المختلفة لمكافحة التدخين في ضوء الظروف الإقليمية، واستعراض مسودة لخطة عمل إقليمية لمكافحة التدخين يتم العمل بموجبها خلال الأعوام ١٩٩٦-٢٠٠٠. وقد شارك في هذا الاجتماع عدد من السادة العلماء الأجلاء ورجال الدين وأولي الخبرة في المجالات المتعلقة بمكافحة التدخين.

٢- استراتيجيات مكافحة التدخين في إقليم شرق المتوسط

نظراً لطبيعة مشكلة التدخين، وتنوع أبعادها، وتشعب آثارها الصحية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية، ونظراً لأن التدخين يتحول سريعاً إلى إدمان مستحكم، يحتاج الإقلاع عنه إلى عزيمة قوية يساندها مناخ مؤاتٍ، وتشجيع من البيئة الاجتماعية القريبة من المدخن ومن المجتمع عموماً، فإن مكافحة التدخين تتطلب وضع استراتيجية متكاملة تستفيد من العوامل المختلفة التي يمكن أن تتكاتف من أجل تحقيق هدف الوصول إلى مجتمع متحرر من التدخين. كذلك

فإن وجود مصالح تجارية ضخمة تعمل على الترويج للتدخين ونشره وتشجيعه، ولاسيما بين الأطفال والمراهقين والنساء، يتطلب أن يرتقي العمل في مكافحة التدخين من وضعه الراهن ليستفيد من كل الجهود التي يمكن أن تسهم في محاربة التدخين، وأن تصب هذه الجهود في استراتيجية واضحة الأهداف والمعالم والمراحل. وقد خلص الاجتماع الاستشاري الآنف الذكر إلى وضع الاستراتيجية التالية لمكافحة التدخين في إقليم شرق المتوسط.

٢-١ زيادة الوعي وتحقيق الالتزام السياسي

لا بد من التزام الحكومات بمكافحة التدخين من خلال التعاون المنسق بين مختلف الوزارات والأطراف ذات العلاقة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والهيئات الأهلية. ولكي يتحقق ذلك لا بد من استخدام معلومات وبيانات وطنية وعالمية حول مضار التدخين من أجل زيادة الوعي بين المواطنين عامة، وبين المسؤولين عن رسم السياسة بشكل خاص. كما ينبغي جمع المعلومات حول التكاليف الاقتصادية لاستهلاك التبغ بالنسبة للحكومات ولل فرد المدخن والبيئة، بما في ذلك تكاليف العلاج الطبي وكلفة النقد الأجنبي. كما ينبغي جمع أكثر ما يمكن من معلومات ومعطيات عن مدى انتشار التدخين، أو الطرق الأخرى لاستهلاك التبغ، مع تقصيات لمعرفة اتجاهات الرأي العام.

٢-٢ التشريعات ودورها في مكافحة التبغ

يعتبر سن مجموعة متكاملة ومتناسقة من القوانين والأنظمة الإدارية جزءاً أساسياً من أي برنامج لمكافحة التبغ. ويمكن تلخيص الأغراض الرئيسية للتشريع في ما يلي:

- المساعدة على الحد من التدخين أو على الأقل ضمان عدم ازدياده؛
- دعم الأنشطة التثقيفية التي يحتمل أن تصبح أكثر فعالية عند اقترانها بالتشريع؛
- إظهار الالتزام الحكومي؛
- التأثير في مواقف الجمهور واتجاهاته إزاء التدخين؛
- الحد من تعرض غير المدخنين لدخان السجائر.

وإذا كانت التشريعات هي الوسيلة الفعالة لتحقيق الضبط الاجتماعي بما تشتمل عليه من نصوص، فإنه لكي يؤدي التشريع دوره المرسوم له لا بد أن يكون هذا التشريع شاملاً ومتكاملاً، تنهياً له مستلزمات وظروف تنفيذه. ويمكن أن يتضمن التشريع النموذجي ما يلي:

(١) أن تكون القاعدة «أن التدخين في الأماكن العامة محظور ما لم يوجد نص صريح بالسماح به»؛

(٢) أن تمنع زراعة التبغ وصناعة منتجاته في الدول التي لا توجد فيها الآن زراعة للتبغ أو صناعة له. وأما الدول التي فيها زراعة أو صناعة فيقتصر الحظر على التوسع فيما هو موجود فعلاً من زراعة أو صناعة؛ كما ينبغي زيادة الرسوم على صناعات التبغ وفرض قيود شديدة عليها، بدلاً من اعتبارها صناعة أساسية وتدعيمها، كما هو الحال في عدد من دول الإقليم، وتشديد العقوبات على مخالقات زراعة أو تصنيع منتجات التبغ بحيث تتلاءم مع الحظر الناتج عن استهلاك التبغ؛ كذلك يشمل التشريع التزام الحكومات بالعمل على استبدال زراعة التبغ بزراعة محاصيل أخرى مفيدة، والعمل على استبدال صناعة منتجات التبغ تدريجياً بصناعات بديلة؛

(٣) حظر التدخين في وسائل النقل العام بما في ذلك الطائرات؛

(٤) حظر الدعاية المباشرة وغير المباشرة للتدخين، بما في ذلك حظر أي رعاية تقدمها شركات التبغ لأي نشاط رياضي أو اجتماعي أو ثقافي أو غير ذلك؛

(٥) تحديد نسب للمواد المؤثرة مثل النيكوتين والقطران وتحديد النسب في كل سجارة بحيث يمنع تجاوزها كما يشترط أن تبين هذه النسب على كل علبة؛

(٦) تعهد الشركة المنتجة بأنه لا يوجد بداخل العلبة أي مادة تؤدي إلى الإدمان، وبأنها تلتزم بتعويض أي ضرر إذا ثبت خلافه، ويجب أن يكون التعهد مكتوباً على كل علبة؛

(٧) تحديد سن معينة يحظر بيع التبغ بجميع أنواعه ومشتقاته لمن هم دونها؛

(٨) الاهتمام بكتابة التحذير الصحي بوضوح على كل علبة من أنواع التبغ، وأن تتضمن اللوائح والقرارات التنفيذية الشروط الخاصة بهذا التحذير، الذي ينبغي أن يكون متنوعاً في صيغه وعباراته بعيداً عن الرتابة والملل.

ولكي يتم تنفيذ التشريعات الخاصة بمكافحة التدخين ينبغي أن تتوافر عدة عوامل أهمها توافر القدوة الطيبة فيمن يناط بهم تنفيذ القانون بحيث يكونون متجردين عن المصالح الخاصة التي تتعارض مع مكافحة التدخين، وأن تتحقق المساواة في التنفيذ فلا ينفذ على شريحة ويتفاضي عن أخرى. وينبغي تحديد مسؤولية تنفيذ التشريعات بالوزارات المعنية، مثل وزارة الصحة (بالنسبة لخفض نسبة النيكوتين والقطران مثلاً)، أو وزارة الإعلام فيما يتعلق بالنصوص التي تعالج حظر الإعلانات في وسائل الإعلام، أو وزارة الزراعة فيما يخص زراعة التبغ، إلخ..

وينبغي أيضاً التأكيد على أن مكافحة التدخين عن طريق استصدار التشريعات لا تجدي وحدها في تحقيق الهدف المنشود، إذ لا بد أن تسيّر الخطة في طريقتين متوازيتين: أحدهما التشريع، وهو وسيلة مناهضة التدخين بالطرق القانونية، وثانيهما التوعية المضادة، وهي وسيلة تساند التشريع، وتقوم على توجيه الناس وتوعيتهم بأخطار التدخين بما يعزز سبل التزامهم بالتشريعات.

٢-٣ دور التربية والتعليم في مواجهة جائحة التدخين

تتيح المدارس الوصول إلى فئات هامة من الأحداث والشباب الذين لم يبدؤوا بالتدخين أو لم يصلوا بعد إلى فطرح محدده للتدخين. والمدارس تعتبر مداخل هامة لفتة على جانب كبير من الأهمية.

إن إدماج الوقاية من أخطار التدخين في البرامج التعليمية لا يعنى إضافة سبل من المعارف المجردة كما هو الحال بالنسبة للعديد من المواد الدراسية، بل المقصود هو استغلال هذه المعارف والمهارات بشكل يجعل المتعلم قادراً على مواجهة التدخين ومقاومة إغرائه. لذلك ينبغي بناء المنهج المدرسي الصحي بشكل يساعد المتعلم على تكوين واكتساب مواقف وسلوكيات تجعله يشجب التدخين، ويحث من حوله على شجبه.

ونجاح إدماج الوقاية من أخطار التدخين في التعليم النظامي رهين بمدى توفير الشروط الضرورية لضمان هذا النجاح. ولعل أكثر الشروط ارتباطاً بذلك توافر مدرسين قادرين على أداء هذه المهمة بالشكل المطلوب. وهذا يتطلب ابتداءً توفير تدريب للمدرسين يتلقون خلاله تكويناً أساسياً وتكويناً تربوياً.

٢-٤ دور الدين في مكافحة التدخين

تمنع الأديان تعاطي التدخين لأنه يلحق بالإنسان ضرراً بالغاً في نفسه وماله. ولقد أسهم إطلاع علماء الدين الإسلامي على أضرار التدخين المؤكدة، بأن تعاضدت فتاواهم وتواترت تؤكد تحريم التدخين وسائر طرق استعمال التبغ في الإسلام. وهذا واضح في النص العام: «ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث» والنص الآخر: «لا ضرراً ولا ضرار».

كذلك فإن الديانة المسيحية ترى أن التدخين ضد مسرة الإنسان الحقيقية التي خلقها الله عز وجل. والمسيحية حرمت الاستخدام السيء للمادة والاستخدام السيء هو الذي يطيح بعقل الإنسان العاقل ويعطي الإنسان صورته غير الصورة الحقيقية التي خلقه الله عليها. والتدخين فيه تسلط وفيه عبودية والكتاب المقدس يقول «إن من يصنع الخطيئة هو عبد للخطيئة».

ولقد بات واضحاً أن هناك علاقة كبيرة بين التدخين وسائر العادات التي تستحوذ على الإنسان فيضعف أمامها. والإسلام لا يرضى للإنسان أن يهرب من واقعه أو أن يهرب من مشكلته لأن شخصيته كلها تختل، ويتحول من الإنسان الذي يستطيع مواجهة المشكلة إلى الإنسان الذي يهرب من المشكلة، وهذا يعتبر شعبة من شعب الإثم الكبير، إنها قضية الاستخذاء لأي شيء يمكن أن يستعبد الإنسان.

لهذا لا بد من الاستفادة من النزعة المتدينة لشعوب هذا الإقليم والدور الفعال الذي يمكن أن يقوم به علماء الدين ورجاله في نشر الوعي بموقف الدين تجاه التدخين، ليستقر في أذهان الناس أن التدخين حرام؛ كذلك من الضروري إدراج

الحكم الشرعي في التدخين ضمن المناهج التعليمية في المعاهد والكليات الدينية باعتباره نموذجاً على مواجهة قضية حديثة.

٢-٥ دور الإعلام

إن الإعلام هو مدخل الاتصال بال جماهير وهو يهدف بالدرجة الأولى إلى بناء وتعميق الوعي بطبيعة وحجم مشكلة التدخين. كما إنه يوجد مناخاً يمكن فيه للبرامج التثقيفية أن تؤدي إلى النتائج المرغوبة. ويعتبر الإعلام وسيلة من الوسائل الأساسية في مكافحة التدخين، ذلك لأن تعبئة الرأي العام ضد التدخين قضية بالغة الأهمية، تحتاج إلى إدراك واضح، وإلى دعم مستمر، كما تتطلب الاستخدام الأمثل لوسائل الإعلام جميعها، من تلفزيون وإذاعة وصحافة.

وعند وضع الاستراتيجية الإعلامية لمكافحة التدخين يجب مراعاة ما يلي:

- تبسيط الرسالة حتى يمكن لجميع فئات الجمهور استيعابها؛
- توحيد الرسالة الإعلامية في جميع وسائل الإعلام؛
- تحديد الوتر الإعلامي الذي صممت الرسالة الإقناعية على أساسه؛
- اختيار الأوقات التي تتميز بارتفاع نسبة المشاهدة أو الاستماع لعرض الرسائل الإعلامية؛
- قياس رجع الصدى لتقييم الدور الذي قامت به الوسائل الإعلامية من خلال ما قدمته من رسائل إلى جمهورها المستهدف؛
- التركيز على عرض فتاوى السادة علماء الدين، وتوفير مساحات جيدة في البرامج الدينية لهذه الآراء والفتاوى؛
- التركيز على توجيه الرسائل غير المباشرة التي تؤكد الرسائل المباشرة وتعززها، وذلك في مختلف البرامج الإعلامية التي تسمح بتوجيه هذه الرسائل؛
- التركيز على التعريف بحقوق الإنسان وأحقية غير المدخن في الاعتراض على التدخين، وخصوصاً في الأماكن المغلقة؛
- التحذير من أخطار التدخين في برامج الأطفال والمرأة؛
- مراعاة وضع ضوابط تمنع إذاعة وتسويق الحفلات الفنية والمسابقات الرياضية التي تنظمها وقولها شركات التبغ.

٦-٢ سياسات تسعير منتجات التبغ والضرائب المفروضة عليها

تؤدي زيادة الضرائب على السجائر، بشكل عام، إلى تقليل التدخين، خصوصاً بين الصغار والشباب ومحدودي الدخل. وهي تؤدي كذلك إلى زيادة دخل الحكومة. وينبغي أن تتبنى الحكومات سياسات تقضي بزيادة الضريبة على السجائر زيادة دورية. ولا بد أن يستخدم شطراً وافٍ من حصيلة الضريبة المفروضة على التبغ لتمويل أنشطة مكافحة التدخين وتعزيز الصحة. وتوفير البدائل للرعاية التجارية أو الإعلانات التي تقدمها شركات التبغ.

٧-٢ زراعة التبغ وصناعته

هناك ١٢ دولة في الإقليم تزرع التبغ. بل نجد في بعض الدول أن المساحة المزروعة من التبغ، تنافس المحاصيل الاقتصادية الهامة مثل الحبوب والقطن والخضراوات. كذلك توجد صناعة للتبغ في عدد كبير من دول الإقليم تعتمد إما على التبغ المزروع محلياً، أو على التبغ المستورد.

وبعض حكومات دول الإقليم تقدم المساعدات والقروض العنونة والمادة وتلتزم باستلام الناتج من التبغ، وهذا يحقق للمزارع دخلاً مؤكداً، ويضمن له بيع كامل محصوله. وتؤكد الأبحاث أن هناك محاصيل غذائية يمكن أن تحل محل زراعة التبغ، مثل عباد الشمس الزيتي وال فول السوداني وفول الصويا. بل إن هذه الزراعات يمكن أن تعود على المزارعين بمرود أعلى وريح أكبر. لذلك ينبغي أن يكون هناك تشريع يمنع زراعة التبغ في البلدان التي لا تزرع التبغ. أما بالنسبة للبلدان التي تزرع التبغ فيجب تشجيع زراعة المحاصيل البديلة كيلا يكون وجود زراعة التبغ عاملاً يلزم الدولة بصناعته وتسويق منتجاته، ويعيق بالتالي جهود مكافحة التدخين.

كذلك تستفيد صناعة التبغ في عدد من دول الإقليم من العديد من الإعفاءات والتسهيلات الضريبية. لذلك لا بد من تغيير النظرة الرسمية إلى صناعة التبغ، واعتبارها صناعة ضارة، لا يقدم لها شيء من التسهيلات أو الإعفاءات، بل تفرض عليها قيود تمنع أي توسع لها ابتداءً، وتهدف كذلك إلى تقليصها واستبدال صناعات نافعة بها.

٣- الخطة الإقليمية لمكافحة التدخين

تعاني دول الإقليم ارتفاعاً خطيراً في الإصابات المرضية والوفيات الناجمة عن التدخين. وما لم تبادر هذه الدول إلى وضع سياسات فعالة لمكافحة التدخين فإنها ستواجه احتمالاً جدياً بأن يستمر وباء التدخين بالانتشار بطريقة لم يشهدها الإقليم من قبل، وإن أمراض التدخين التي تمثل اليوم السبب الأول للوفاة، سوف تزداد خلال السنوات المقبلة إلى حد كبير.

ش م/ل إ ٤٣/ وثيقة إعلامية ٤
الصفحة ٧

لذلك ومن أجل تسهيل وضع هذه السياسات في الدول الأعضاء وتقديم الدعم اللازم لتنفيذها، قام المكتب الإقليمي بوضع الخطة الإقليمية لمكافحة التدخين التي تقدم إلى لجننتكم الموقرة للنظر فيها؛ وإقرارها بشكلها النهائي. وقد بذلت جهود كبيرة في إعداد خطة العمل هذه، إذ تم إعداد مسودة مشروعها أثناء الاجتماع البلداناني الثاني لمكافحة الأمراض القلبية الوعائية الذي عقد في نيقوسيا بقبرص في المدة من ٥ إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، ثم نوقشت ونقحت في الاجتماع الاستشاري لمكافحة التدخين الذي انعقد في المكتب الإقليمي بالإسكندرية في المدة من ٢٦ إلى ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وترد توصيات هذا الاجتماع في الملحق الثاني.

وعند إقرار لجننتكم الموقرة لهذه الخطة فإن من الضروري اتخاذ خطوات عملية سريعة ومتكاملة للبدء في تنفيذها على المستوى الوطني والإقليمي. وسيقدم المكتب الإقليمي كل عون للدول الأعضاء في العمل على تنفيذ المراحل المختلفة لخطة العمل من أجل تحقيق أهدافها.

الملحق الأول

خطة العمل لمكافحة التدخين في إقليم شرق المتوسط

تم إعداد مشروع خطة العمل هذه أثناء حلقة العمل البلدانية
لمكافحة الأمراض القلبية الوعائية التي عقدت
بنيقوسيا، قبرص، من ٥ إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥
ثم تمت مناقشة المشروع وإقرار خطة العمل أثناء الاجتماع الاستشاري
لمكافحة التدخين الذي عقد في المكتب الإقليمي بالإسكندرية
٢٦ - ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥

الموجز

اتخذت جمعية الصحة العالمية التاسعة والثلاثون التي انعقدت في أيار/مايو ١٩٨٦ قراراً في موضوع «التبغ أو الصحة» يؤكد أن التدخين كبير الضرر، سواء كان إرادياً أو بالإكراه، ودعت إلى اتخاذ منهاج عالمي في إطار الصحة العامة لمواجهة المشكلة، منددة بكل الأساليب المتبعة لترويج التبغ. وحثت جمعية الصحة العالمية كل الدول الأعضاء على تنفيذ استراتيجيات لمكافحة التدخين، وناشدت سائر المنظمات العاملة ضمن منظومة الأمم المتحدة اتخاذ إجراءات فعالة ضد استخدام التبغ وزراعته، وطالبت المدير العام بتكثيف دور منظمة الصحة العالمية في أنشطة تعزيز الصحة ومكافحة التبغ.

وبناء على ذلك فقد تم إعداد مسودة خطة عمل لمكافحة التدخين في إقليم شرق المتوسط، جرت مناقشتها من قبل المشاركين في حلقة العمل البلدانية التي عقدتها منظمة الصحة العالمية لوضع وتنفيذ خطط وطنية للوقاية من الأمراض القلبية الوعائية ومكافحتها، والتي عقدت في نيقوسيا، بقبرص في المدة من ٥ إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، ثم تمت مناقشتها بشكل أكثر تفصيلاً وإقرارها أثناء الاجتماع الاستشاري حول مكافحة التدخين الذي عقد بالمكتب الإقليمي بالإسكندرية في المدة من ٢٦ إلى ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

وتدعو خطة العمل الموضوعية للأعوام ١٩٩٦-٢٠٠٠ كل الحكومات إلى تنفيذ إجراءات شاملة لمكافحة التدخين. وتشمل هذه الإجراءات إنشاء وكالة أو لجنة تتولى التخطيط والتنسيق المركزي للسياسة الوطنية لمكافحة التبغ، كما تشمل التثقيف الصحي، وإصدار تشريعات شاملة لمكافحة التدخين، وتطبيق سياسة تسعيرية. وتشمل أهم ملامح خطط العمل ما يلي:

- العمل على أن يكون إقليم شرق المتوسط متحرراً تماماً من كل إعلانات التبغ مع حلول عام ألفين، وذلك في إطار خطة تشريعية شاملة لمكافحة التدخين؛
- العمل على زيادة الرسوم والضرائب المفروضة على التبغ، وتخصيص نسبة مئوية من هذه الرسوم والضرائب لتمويل الرعاية الصحية وغيرها من أنشطة مكافحة التدخين، وذلك لتعويض ما تتكبده الدولة والأفراد في علاج الأمراض الناجمة عن التدخين، وإحلال الرعاية الصحية للأنشطة الرياضية والفنية مكان رعاية شركات التبغ، وإحلال إعلانات تشجع السلوك الصحي بدل إعلانات التبغ في وسائل الإعلام؛
- إدراج المعلومات الصحية الخاصة بآثار التبغ في الصحة ضمن مناهج التعليم الطبي والتمريضي بشكل خاص، وضمن مناهج التعليم بجميع مراحلها بشكل عام؛
- الالتزام بقرار المنظمة الدولية للطيران المدني بجعل كل رحلات الطائرات خالية من التدخين مع نهاية عام ١٩٩٦؛
- إشراك رجال الدين وقادة المجتمع في أنشطة مكافحة التدخين؛
- التزام الدول بتنفيذ الأعمال الوطنية المبينة في هذه الخطة، والحيلولة - كحد أدنى - دون ازدياد التدخين، ولاسيما بين النساء والأطفال والمراهقين.

١ - المقدمة

يرتفع استهلاك التبغ في بلدان إقليم شرق المتوسط، مما يعني أن تزداد في السنوات المقبلة أعداد الذين يتعرضون للوفاة والإعاقة من جراء الأمراض التي يسببها التبغ. ويقدر في الآونة الراهنة أن حوالي ثلاثة ملايين شخص يموتون كل عام، في العالم كله، من جراء تعاطي التبغ. والمتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى حوالي عشرة ملايين شخص سنوياً مع حلول عام ٢٠٢٥، كما يتوقع أن يكون سبعة ملايين من هؤلاء من أهالي البلدان النامية.

أما ازدياد استهلاك التبغ في إقليم شرق المتوسط فيرجع إلى أسباب عدة منها، ازدياد السكان، وازدياد دخل الأفراد وقدرتهم الشرائية، مما يجعل السجائر أرخص كلفة، ولاسيما بالنسبة للصغار، وإقبال الفتيات والنساء على التدخين، وقلة الوعي بمدى أخطار التبغ وأضراره، والجهود التي تبذلها شركات التبغ الدولية والمحلية في ترويج سلعتها، وقلة الأموال المخصصة لإجراءات مكافحة التدخين، وعدم توفير الدعم الكافي لها.

ويعتبر تدخين التبغ من أكبر العوامل الممكن اتقاؤها والتي تؤدي إلى المرض والوفاة المبكرة نتيجة الإصابة بسرطان الرئة والالتهاب الشعبي المزمن، ومرض انسداد الرئة المزمن. كذلك فإن لاستخدام التبغ علاقة سببية بأنواع أخرى من السرطان، بما في ذلك سرطان الفم، واللسان، والبلعوم، والحنجرة، والمريء، والمثانة، والبنكرياس، والكلى. كما أن تدخين السجائر هو أحد العوامل الرئيسية المسببة للأمراض القلبية الوعائية (خصوصاً بين المجموعات الأصغر سناً)، والأمراض الوعائية المحيطية، والسكتة الدماغية. أما النيكوتين الموجود في التبغ فيسبب الإدمان. وقد تم إدراج التبغ كمادة تسبب الإدمان في التصنيف الدولي العاشر للأمراض. والعلامات التي تؤكد إدمان التبغ تماثل تماماً العلامات التي تؤكد الإدمان على المواد الأخرى، بما في ذلك المخدرات غير المشروعة.

ويتأثر الجنين خلال مدة الحمل، إذ تزداد احتمالات إسقاط الحمل، وولادة الطفل ميتاً، والولادة المبكرة، ونقصان وزن الوليد، وكذلك احتمالات وفاة الطفل ومرضه في باكورة حياته. وتتضاعف هذه الآثار في البلاد التي يتدنى فيها مستوى التغذية والرعاية الصحية.

كما يتأثر الأطفال تأثراً شديداً بدخان السبغ المنتشر في محيطهم البيئي. فالأطفال الذين يدخن آباؤهم يتعرضون لإصابات متكررة بالتهابات الجهاز التنفسي، وانصبابات الأذن الوسطى، ومتلازمة الوفاة المفاجئة، وتفاقم الربو، والقصور الرظيفي في الجهاز التنفسي.

وتترتب على استخدام التبغ آثار اقتصادية، بالإضافة إلى الآثار الصحية التي تنجم عنه. وإذا كانت الحكومات تحقق مكاسب على المدى القصير من فرض ضرائب على التبغ، فإن التبغ يرهق اقتصاد كل دولة بما يحمله لهذا الاقتصاد من تكاليف تشمل زيادة تكلفة الرعاية الطبية والصحية، وإنفاق العملات الأجنبية في استيراد منتجات التبغ، وسوء استخدام الأرض الزراعية بتخصيصها لزراعة التبغ بدلاً من استغلالها في زراعة الغذاء.

وفي الوقت الذي يظل فيه إنتاج التبغ واستهلاكه على الصعيد الوطني مشكلة كبيرة في الإقليم، فإن زحف شركات التبغ الدولية على بلدان الإقليم يعتبر مشكلة تسبب قلقاً متزايداً. فشركات التبغ الأجنبية تزيد من سرعة ودائرة نشاطاتها في الإقليم، وهي تضغط على أجهزة الإعلام والوكالات الإعلانية، وتعرض إعلانات باهرة تشد الأنظار (وهذا ما لا تفعله الاحتكارات المحلية عادةً) إذ تصور استخدام التبغ في صور جذابة براقية. سبق منعها منذ وقت طويل في بلد المنشأ، كما أن هذه الشركات الأجنبية تستهدف النساء والمراهقين والأطفال، وتقدم الرعاية للأحداث الرياضية والفنية، لتوهم الناس، وخصوصاً الناشئة بأنه لا تعارض بين التدخين وبين ممارسة الرياضة والفنون، رغم أن للتدخين أثراً سلبياً في كليهما.

٢- الأهداف العامة

- وضع سياسات وطنية شاملة وبرامج لمكافحة التدخين، وتعزيزها وتنفيذها.
- جمع المعلومات والبيانات الخاصة باستخدام التبغ.
- توفير مناخ مجتمعي، يعتبر عدم التدخين هو التصرف الطبيعي، والتدخين موضع استنكار واستهجان.
- دعم التبشير بالصحة، وتوفير الإمكانيات والموارد للإعلام والتثقيف الصحي.
- سن التشريعات المناسبة ودعم تنفيذها.
- وضع سياسات تسعيرية في الإقليم تهدف إلى تقليل تعاطي التبغ.

٣- الأهداف المرحلية

مع حلول عام ١٩٩٧

- تكون كل الدول قد اتخذت إجراءات تضمن أن تكون كل المستشفيات وأماكن الرعاية الصحية قد تحررت من التدخين.

مع حلول عام ألفين

- تكون كل دول الإقليم قد وضعت خطط عمل وطنية لمكافحة التدخين، مع التركيز على تقليل استخدام التبغ بين النساء ومنعه بين الصغار، ومساعدة المدخنين على الإقلاع عن التدخين؛
- تكون كل دول الإقليم قد منعت كل إعلانات التبغ بمختلف صورها؛
- تكون كل الدول قد منعت التدخين في الأماكن العامة المغلقة وأماكن العمل ووسائل المواصلات.

٤- الاستراتيجيات

يمكن التوصل إلى الأهداف العامة والمرحلية عن طريق التخطيط الجيد الذي يترافق مع اتخاذ إجراءات مكثفة وجيدة التنسيق، من قبل جهات عدة تعمل في مجالات متنوعة. وفيما يلي إيضاح للغاية المبتغاة من كل واحد من الأهداف العامة مع ذكر بعض الأنشطة التي يمكن عن طريقها تحقيق هذه الأهداف.

الهدف العام ١: وضع سياسات وبرامج وطنية شاملة لمكافحة التدخين، وتعزيزها وتنفيذها

الغاية:

لا بد لنجاح هذه الخطة من التزام الحكومات الوطنية بها وتوفير القيادة المناسبة لها. فالعمل الوطني ضرورة لا بد منها، وهو يشمل التعاون المنسق بين أطراف عديدة مثل الوزارات، والمنظمات غير الحكومية، والهيئات الأهلية.

الأنشطة المقترحة:

يجب إنشاء هيئة تنسيق أو لجنة وطنية تختص بمكافحة التدخين. وإذا كانت توجد هيئة من هذا القبيل فلا بد من دعمها وتعزيز نشاطها. ويمكن لهذه اللجنة أن تتبثق عن مجلس أعلى يختص بترويج أنماط الحياة الصحية.

ويجب أن تبذل الهيئات المجتمعية العاملة في مجالات الصحة، والتعليم، والشباب، والهيئات النسائية والدينية وغيرها الدعم والتأييد لأنشطة هيئة التنسيق الوطنية إن وجدت، وأن تؤيد إنشاء هيئة من هذا القبيل إن كانت غير موجودة.

الهدف العام ٢: جمع المعلومات والبيانات الخاصة باستخدام التبغ

الغاية:

يجب جمع وتوفير المعطيات (البيانات) حول مدى انتشار التدخين على الصعيد الوطني وما يتعلق بذلك، لتوفير القاعدة العلمية لاتخاذ الإجراءات الفعالة، ولتكون أساساً للتخطيط لبرنامج وطني وتقييمه. ومن الضروري كذلك إجراء دراسات تهدف إلى معرفة أسباب شروع الشباب والصغار في التدخين، وإقبالهم عليه، ليستفاد منها في حمايتهم من البدء بالتدخين.

الأنشطة المقترحة:

ينبغي أن تجري كل الدول مسوحات شاملة لانتشار التبغ أو استهلاكه. وينبغي إجراء هذه المسوحات كل ثلاث سنوات كحد أدنى. وأن تستخدم الدول في هذه الدراسات استبيانات موحدة. كما ينبغي تقدير زيادة الضرائب والأسعار، وآثار ذلك على استهلاك التبغ خلال مدة خطة العمل. وينبغي كذلك إجراء دراسة للرأي العام لمعرفة مدى تجاوبه مع إجراءات مكافحة التبغ المقترحة. كما يجب جمع معلومات عن الجوانب الاقتصادية المؤثرة في استهلاك التبغ، وحجم واردات التبغ وصادراته، والضريبة المفروضة على التبغ ونسبتها للضرائب الكلية، وتوفير معلومات عن مساحة الأرض الزراعية المستخدمة في زراعة التبغ، في البلاد التي توجد فيها هذه الزراعة، ودراسة أفضل المحاصيل البديلة التي يمكن زراعتها بدلاً من التبغ لتعود بالنفع على البلاد دون أن تسبب خسارة للمزارعين.

الهدف العام ٣: توفير مناخ مجتمعي، يعتبر عدم التدخين هو التصرف الطبيعي، والتدخين موضع استنكار واستهجان.

الغاية:

لابد من سلوك كل القنوات، وانتهاج كل السبل والأساليب التي تكشف وتوضح تنافي التدخين مع الفطرة الإنسانية السوية، بحيث يصبح ذلك عرفاً متأصلاً، تبنى المواقف الاجتماعية على أساسه. ولا بد في هذا من الاستفادة من كل ماله دور في تكوين الفكر الإنساني والتأثير فيه، كالدين والقانون والتعليم والإعلام.

الأنشطة المقترحة:

بعد أن تعاضدت الفتاوى بحرمة التدخين من قِبَل أعلى المراجع الدينية الإسلامية، وتأكدت نظرة الدين المسيحي التي تعتبر التدخين استعباداً لا يتفق مع الإيمان، أصبح من الضروري نشر هذه الفتاوى والتعاليم بين علماء الدين ورجاله، لينقلوها إلى الناس في كل مناسبة، وليصبح رأي الدين في التدخين معروفاً لدى الناس عامة. ومن الضروري في هذا إدراج هذه الفتاوى في المناهج التعليمية في الكليات والمعاهد الدينية، وتوعية علماء الدين ورجاله بمشكلة التدخين وأخطاره.

وينبغي تضمين مناهج تدريب وإعداد المعلمين جزءاً بعنوان «تدريب المدرسين» يختص بقضايا «إما التبغ وإما الصحة» (ويشمل ذلك جوانب مثل المعلومات الصحية، وتأثير الإعلان في الأطفال، وضرورة الالتزام بأنماط الحياة الصحية، والضغط الذي يمارسه الأتراب وأخطاره). ويجب أن تكون المعلومات حول شعار «إما التبغ وإما الصحة» جزءاً من مناهج التثقيف الصحي في المدارس.

ويجب أن تكون المدارس وسائر المعاهد التعليمية أماكن خالية تماماً من التدخين، وأن تتخذ جميع الإجراءات الكفيلة بعدم تدخين المدرسين في المدارس أو أمام تلاميذهم لئلا يقدموا لهم قدوة سيئة.

ولما كان دور الإعلام دوراً أساسياً في تحقيق هذا الهدف، فإنه لا بد أن يتم تكييف وتوجيه ما تقدمه أجهزة الإعلام بحيث يؤكد دائماً أضرار التدخين البالغة، وبحيث تكون الرسالة المستقاة من كل ما تقدمه أجهزة الإعلام متناسقة متناعمة، تعتبر التدخين تهلكة لا يليق بإنسان سوي أن يقارفها.

ويمكن استخدام الاحتفال باليوم العالمي والأيام الوطنية للامتناع عن التدخين، وما يرافقها من نشاط تشقيفي وإعلامي، في تعزيز الصحة بإعطاء صورة إيجابية للامتناع عن التدخين. ويمكن أن يوفر هذا اليوم البيئة الاجتماعية التي تجبذ عدم التدخين وتشجع أنماط الحياة الخالية من التدخين.

كما أن على منظمات حقوق الإنسان - بوجه خاص - أن تركز على نشر الوعي بالحقوق المتصلة بالصحة: كحق الاستمتاع بصحة جيدة، وحق العيش في بيئة خالية من الملوثات، وحق الحياة نفسه، إذ يعتبر التدخين قتلًا بطيئًا للمدخن ومن حوله. ويمكن أن يكون العمل على إقرار هذه الحقوق، والوعي بها، مدخلاً لسن التشريعات المعاونة على تقليل التدخين، والحد من زراعة التبغ ومن التوسع في صناعته، والعمل على تحويل رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعات النبغية إلى صناعات أخرى مفيدة، أو غير ضارة على الأقل.

ويعتبر ضرورياً كذلك تحقيق الاستفادة من مفاهيم حقوق الإنسان، والبرامج الخاصة التي تمولها المنظمات الدولية لتعليم حقوق الإنسان في المدارس والمعاهد والجامعات، وذلك لنشر الوعي بين الطلاب بأخطار التدخين وأضراره، والربط بين حق الإنسان في الحياة والصحة وبين رفضه أن يتعرض للضرر من جراء تدخين الآخرين.

ويجب أن يؤخذ في الحسبان حقوق العاملين في زراعة التبغ وصناعته، الذين يصابون بأضرار التبغ وإن لم يكونوا من المدخنين.

الهدف العام ٤: دعم التبشير بالصحة، وتوفير الإمكانيات والموارد للإعلام والتثقيف الصحي

الغاية:

يتم التركيز على عدم التدخين ضمن إطار حملات الدعوة إلى الالتزام بأنماط الحياة الصحية، وضمن برامج مكافحة معاورة المواد الضارة.

الأنشطة المقترحة:

توفير الموارد للبرامج التعليمية مع التأكد من كون المعلومات والتثقيف الصحي سهلة المتناول لكل فئات المجتمع. وتستطيع المنظمات غير الحكومية حشد تأييد قطاعات واسعة في المجتمع. لذا ينبغي أن تكون المبادرات التي تتخذها هذه المنظمات مكملة ومؤيدة للأعمال التي تتخذها الهيئات الحكومية بقطاعاتها المختلفة. كما ينبغي أن تكون البرامج التي تبثها أجهزة الإعلام جزءاً أساسياً وطبيعياً من جهود الحكومات لإيصال المعلومات التي تساعد في حفظ الصحة وتعزيزها. ولأجهزة الإعلام ولاسيما التلفزيون دور أكبر أهمية في هذا الإقليم، نظراً للحاجة إلى توصيل المعلومات على نطاق واسع جداً مع تقليل التكاليف في الوقت نفسه، وذلك لمواجهة الحملات الإعلامية التي تروج للتبغ. وكذلك فإن من الضروري تنظيم دورات تثقيفية للعاملين في مجال الإعلام حول مضار التدخين، وتزويدهم بكل ما يستجد من معلومات حول مكافحته.

ولا بد ليقوم الإعلام بدوره الكامل والصحيح في مكافحة التدخين من توافر معلومات كافية للإعلاميين، ولهذا ينبغي تنظيم دورات علمية وطنية للعاملين في وسائل الإعلام، وكتاب المواد الإعلامية المختلفة، ليكون لديهم وعي كامل بخطورة التدخين وحجم آثاره الصحية وأضراره، واهتمام بتقديم الرسالة الصحية بصورتها المباشرة وغير المباشرة في ما يقدمونه من برامج. كذلك من الضروري تواصل تزويد الإعلاميين بأحدث المعلومات عن كل ما يتعلق بمكافحة التدخين.

الهدف العام ٥: سنّ التشريعات المناسبة ودعم تنفيذها

الغاية:

سنّ مجموعة شاملة ومتناسقة من القوانين والأنظمة الإدارية باعتبارها جزءاً أساسياً من أي برنامج لمكافحة التبغ.

الأنشطة المقترحة:

ينبغي أن تضع كل الحكومات سياسات وتشريعات لمكافحة التبغ تهدف إلى تعزيز الصحة، وأن تنفذ هذه السياسات والتشريعات. ولا بد كذلك من مراجعة القوانين الموجودة في كل دولة، ولاسيما ما كان منها صادراً قبل عشر سنوات أو أكثر، لتتفق مع ما بات معروفاً من خطر مشكلة التدخين على صحة الأفراد والمجتمعات. وينبغي على سبيل المثال منع التدخين في كل المباني الحكومية بدءاً بالمؤسسات الصحية، ويجب على الحكومات أن تتبنى وتعمل على تنفيذ قرار المنظمة الدولية للطيران المدني بمنع التدخين في الرحلات الدولية، بحيث يصبح التدخين ممنوعاً في كل رحلات الطائرات مع نهاية عام ١٩٩٦.

ولما كانت زراعة التبغ موجودة في عدد من دول الإقليم، فلا بد من إصدار قوانين تمنع من توسيع المساحة المزروعة بالتبغ، وانتهاج سياسة لتحويل الأراضي المزروعة بالتبغ إلى زراعة محاصيل غذائية، مع الحرص على كسب تأييد المزارعين بتوجيههم إلى زراعة تدر عليهم دخلاً مساوياً على الأقل لما يحصلون عليه حالياً من زراعة التبغ.

ويجب إصدار قوانين تمنع من إنشاء صناعة وطنية للتبغ، أو تعتبر هذه الصناعة - حيث وجدت - صناعة ضارة صحياً واجتماعياً واقتصادياً. مما يستوجب العمل على تقييدها وتغييرها، وفرض عقوبات مشددة على أي مخالفة لقوانين مكافحة التدخين.

ويجب على كل المنظمات الرياضية الدولية والوطنية، وكل المنظمات الفنية والثقافية، أن ترفض عروض الرعاية المالية والتجارية التي تقدمها شركات التدخين. وعلى الاتحادات والهيئات التي تتولى تنظيم الأحداث والمسابقات الرياضية الكبيرة أن تمنع التدخين في مبارياتها ومسابقاتها، وأن ترفض حظراً على إعلانات التبغ وعلى كل الوسائل التي تهدف إلى ترويج منتجات التبغ بمختلف أنواعها في كل هذه الأحداث والمسابقات.

ولما كانت شركات التبغ تعتمد اعتماداً كبيراً على الدعاية والإعلان، وسائر طرق التسويق بما في ذلك الشكل الجذاب، فيجب العمل على تنفيذ القوانين الحالية الخاصة بتقييد إعلانات التبغ، ومنع التحايل على هذه القيود. كما يجب التقدم تدريجياً نحو فرض حظر كامل على كل إعلانات التبغ. وإلى أن يتم ذلك يفرض أن يحمل كل إعلان من إعلانات منتجات التبغ تحذيراً صحياً لا تقل مساحته عن عشرين بالمئة من مساحة الإعلان بين أخطار التبغ، على أن يكون هذا التحذير الصحي مكتوباً بخط واضح وبارز. كذلك توضع التحذيرات الصحية على كل علب السجائر وسائر معلبات منتجات التبغ التي تباع بها، مع تنوع هذه التحذيرات وتشديدها بشكل دوري، وبحجم بارز، كأن توضع لصاقة تحمل عبارات التحذير الصحي على كل علبة، أو صندوق من منتجات التبغ.

الهدف العام ٦: وضع سياسة تسعيرية في الإقليم تهدف إلى تقليل تعاطي التبغ

الغاية:

تؤدي زيادة الضرائب المفروضة على السجائر إلى تقليل التدخين، ولاسيما بين الصغار والشباب ومحدودي الدخل. وهي تؤدي كذلك إلى زيادة الموارد التي يمكن استخدامها لتعزيز الصحة. ولذلك فإن إقرار هذه السياسة يخدم الصحة العامة.

الأنشطة المقترحة:

ينبغي أن تتبنى الحكومات سياسة تقضي بزيادة الضريبة على السجائر زيادة دورية، وفرض رسوم مبدئية على شركات التبغ وصناعاته الوطنية، وعلى شركات التبغ الأجنبية من باب أولى، مع تشديد العقوبات على المخالفات. ويجب استخدام الرسوم المبدئية، والضريبة المفروضة على التبغ لتمويل أنشطة تعزيز الصحة (ولاسيما الأنشطة التي تهدف إلى تقليل استخدام التبغ)، ولتوفير الرعاية المالية للأحداث الرياضية والفنية والإعلانات في وسائل الإعلام، وغير ذلك مما يستفيد حالياً من الرعاية المالية والأجور الإعلانية التي تقدمها شركات التبغ، مع تحقيق الاستفادة من هذه الأحداث الرياضية والفنية ومن وسائل الإعلام لزيادة الوعي بأضرار التدخين بين أفراد الجمهور.

دور المكتب الإقليمي

يقوم المكتب الإقليمي بدور التأييد والدعم والتنسيق لهذه الأنشطة المقترحة، فيوفر المعلومات التقنية اللازمة والموارد في حدود إمكانياته.

ويعتبر الاتصال والتنسيق جانباً هاماً من الدعم الذي يقدمه المكتب الإقليمي، ولاسيما الاتصال مع المنظمات غير الحكومية مثل الاتحاد الدولي لمكافحة السرطان، والاتحاد الدولي لمكافحة التدخين وأمراض الرئة، والمنظمة الدولية لاتحادات المستهلكين، وغيرها. وستضع منظمة الصحة العالمية آليات لتقييم مدى التقدم الذي تحققه البرامج الوطنية، والتعرف على العقبات والمعوقات، وتوفير الدعم التقني حيثما كان ذلك ضرورياً. كذلك يشجع المكتب الإقليمي ويؤيد التعاون مع البرامج الصحية الأخرى مثل برامج تعزيز الصحة، ومكافحة الأمراض السارية وغير السارية.

ويقوم المكتب الإقليمي بتنظيم ودعم الاجتماعات والأبحاث الخاصة بمكافحة التدخين في الإقليم.

٥- الجدول الزمني لتنفيذ خطة العمل الخاصة بمكافحة التدخين للمدة ١٩٩٦-٢٠٠٠

سنوياً:

- تقوم كل الدول بإبلاغ منظمة الصحة العالمية بما تجريه من تقنيات، وبما تقره من سياسة تسعيرية، أو تشريعات تتعلق بالتبغ والتدخين، وبسائر المعلومات الخاصة بمكافحة التبغ.
- تقوم كل الدول بالاحتفال باليوم العالمي للامتناع عن التدخين أو الأيام الوطنية المخصصة لهذه الغاية، وتستغلها للقيام بأنشطة شعبية وعامة حول الموضوعات المخشاة للأيام العالمية للامتناع عن التدخين. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي أن تكون كل الدول قد أدخلت نشاطاً تعليمياً صحياً رئيسياً آخر على الأقل.

عام ١٩٩٦:

- تتلقى كل دول الإقليم خطة العمل للمدة ١٩٩٦-٢٠٠٠، وتوزع خطة العمل هذه على نطاق واسع على المجموعات المستهدفة الرئيسية.
- يتم إبلاغ كل دول الإقليم بالتوصية ذات الأولوية الرئيسية لهذا العام، وهي «تحرير إقليم شرق المتوسط من إعلانات التبغ».
- تقوم الدول التي ليس لديها بعد سياسة وطنية شاملة لمكافحة التبغ، بوضع سياسة من هذا القبيل وتبدأ في تنفيذها.
- تقوم كل الجمعيات الطبية بإصدار بيان يوضح بكل صراحة أن التدخين ضار بالصحة وأنه من المواد التي تسبب الإدمان.
- تبتنى كل الدول وتنفذ قرار المنظمة الدولية للطيران المدني، بحيث يصبح التدخين ممنوعاً في كل الرحلات الداخلية والدولية بنهاية العام.

عام ١٩٩٧:

- تصدر كل الدول التشريعات اللازمة لمحاربة التدخين.
- تقوم كل الدول التي لديها شركات أو مؤسسات طيران وطنية بمنع التدخين في كل رحلاتها ولو لم تكن عضواً في المنظمة الدولية للطيران المدني.
- يمنع التدخين في كل المنشآت الصحية والمؤسسات التعليمية منعاً باتاً.

عام ١٩٩٨:

- تقوم كل الدول بتبليغ المنظمة بما تم إحرازه من تقدم بصدده التشريعات الشاملة لمكافحة التبغ. ولاسيما المتعلقة بحظر دعابة التبغ، وإنشاء مناطق واسعة يمنع فيها التدخين.
- ينظم المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية اجتماعاً بلدانياً، لتقييم ما تحقق من تقدم في مجال مكافحة التدخين في بلدان الإقليم ومراجعة الخطة الإقليمية.
- تضمن التشريعات الخاصة بأماكن العمل الصناعية وغير الصناعية سياسات لجعل أماكن العمل متحررة من التدخين.
- تقوم الدول بدراسات لمعرفة مدى انتشار تعاطي التبغ بين مواطنيها بعد ما تم اتخاذه من إجراءات للمكافحة.

عام ١٩٩٩:

- يتم إقرار التشريعات الشاملة الخاصة بمنع التدخين أو تقييده.
- تتم متابعة جمع المعلومات حول حالات الوفاة والمرض الناجمة عن التدخين، والاستفادة منها في متابعة حملة التنفير من التدخين.
- تتم إجراءات إحلال الزراعات البديلة في البلدان التي تزرع التبغ.
- يتواصل إجراء التحاليل الاقتصادية لتكاليف تعاطي التبغ.

عام ألفين:

- يتم تنفيذ سياسات وطنية شاملة لمكافحة التبغ في كل الدول والمناطق التي ليس لديها حتى الآن سياسة من هذا القبيل.

الملحق الثاني

التوصيات العامة

للاجتماع الاستشاري لمكافحة التدخين
الذي عقد في المكتب الإقليمي بالإسكندرية
ما بين ٢٦ و ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥

- ضرورة أن تقوم وزارات الصحة في الإقليم بإيلاء مكافحة التدخين الأولوية التي تستحقها باعتبار التدخين من أكبر مشكلات الصحة العامة وأن تضمن توفير الموارد اللازمة لتنفيذ برامج وأنشطة مكافحة التدخين.
- ضرورة أن تتبنى الحكومات إنشاء برامج وطنية لمكافحة التدخين تشترك في التخطيط لها وتنفيذها الوزارات والأجهزة المعنية.
- العمل مع علماء الدين ورجال المؤسسات الشرعية والدينية على نشر رأي الأديان السائدة في الإقليم في مشكلة التدخين وتعاطي التبغ، ودعوة هذه المؤسسات إلى نشر الحكم الشرعي في التدخين.
- دعوة الحكومات لمراجعة القوانين والتشريعات الموجودة لديها لتصبح مناسبة لما بات مستيقناً من أخطار مشكلة التدخين، وسن التشريعات والأنظمة اللازمة لحماية الناشئة من الشروع في التدخين، وحماية غير المدخنين من هذه الأخطار، وتوفير البرامج المناسبة لمساعدة المدخنين في الإقلاع عن التدخين.
- دعوة الحكومات للعمل على جعل مخالفات قوانين مكافحة التبغ جرائم لا تحتاج إقامة الدعوى فيها إلى إذن أو طلب من أي جهة كانت بل يختص بتحريكها النائب العام ووكلاؤه. وكذلك فرض القيود المناسبة من أجل تضييق صناعة التبغ والحد من استيراده ومكافحة تهريبه.
- التأكيد على دور أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة في نشر الوعي بأضرار التدخين بين أبناء المجتمع كافة، وضرورة تنظيم دورات تثقيفية للإعلاميين لتبصيرهم بأضرار التدخين، والعمل على منع إعلانات التدخين في كل القنوات الإعلامية.
- ضرورة تنظيم دورات للعاملين في القطاعات المعنية كالتعليم والصحة والبيئة، ولتخذي القرار والمشرعين لتعريفهم بأضرار التدخين، وضرورة المشاركة في جهود مكافحة التدخين.

- العمل على نشر الوعي العام بأخطار التدخين ووجوب مكافحته، لاسيما بين المتصلين في عملهم بالناشئة، والمسؤولين عن التشريع سنأ وتنفيذاً، والعاملين في المجال الطبي، مع التأكيد على إعطاء القدوة للناشئين بالامتناع عن التدخين من كل من هو في موقع القدوة كالمعلمين ورجال الدين وقادة المجتمع.
- ضرورة أن تتكامل جهود وزارة الصحة مع جهود وزارة التربية في حماية الناشئة من الشروع في التدخين، ويشمل ذلك إدراج مخاطر التدخين في مناهج التعليم على اختلاف مراحلها، وتنوع اختصاصاته بما في ذلك التعليم العالي والمهني.
- العمل على تعميق التعاون بين الأسرة والمدرسة، وتأكيد التكامل بين دوريهما في حماية الناشئة من البدء بالتدخين، ومساعدة من بدأ التدخين منهم في الإقلاع عنه.
- تعميق مفهوم ارتباط حقوق الإنسان عامة، وحقه في الصحة خصوصاً، بالامتناع عن التدخين، كيلا يضر بصحته أو بصحة من حوله، ولاسيما أولئك الذين لا يستطيعون دفعاً لعدوان المدخن كالأجنة والأطفال.
- رفع أسعار التبغ ومنتجاته رفعاً تدريجياً ومتواصلاً، مع تخصيص كل أو معظم الدخل المتحقق من هذه الزيادة لبرامج التوعية بأضرار التدخين، وعلاج الأمراض الناجمة عنه، وتعويض وسائل الإعلام عن إعلانات التدخين.
- إغلاق المنافذ التي يباع فيها التبغ بأسعار رخيصة كالأسواق الحرة والطائرات وما شابهها.
- مواصلة البحوث في مجال زراعة المحاصيل البديلة عن التبغ وكذلك في مجال الصناعات البديلة، وتبادل هذه المعلومات بين دول الإقليم. والبدء بعدم التوسع في زراعة التبغ، ثم استبدال محاصيل أخرى به.
- اعتبار صناعة التبغ صناعة ضارة صحياً واجتماعياً واقتصادياً وأخلاقياً، وعدم إعطاء أي تراخيص بإنشاء مصانع جديدة للتبغ، والعمل على استثناء مصانع التبغ من أي إعفاءات أو تسهيلات ضريبية أو جمركية.
- تخصيص سنة لمكافحة التدخين.

البند ٤ (د) من جدول الأعمال

تقرير متابعة
حول
المشاورة المعنية بالتدخين والصحة
موجز التقرير

في أعقاب الاجتماع الاستشاري الذي عُقد في المكتب الإقليمي للمنظمة، من ٢٦ إلى ٢٨/١٢/١٩٩٥، حول مكافحة التدخين، تم توزيع وثائق وتوصيات المشاورة على جميع الدول الأعضاء. وقد تم إبلاغ المكتب الإقليمي بالإنجازات التالية:

- (١) أصدرت ست من الدول الأعضاء قرارات تحظر التدخين في جميع المؤسسات التعليمية، وهذه الدول هي: باكستان، والبحرين، وجمهورية إيران الإسلامية، والكويت، ومصر، والمملكة العربية السعودية.
- (٢) احتفت جميع الدول الأعضاء باليوم العالمي للامتناع عن التدخين، في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٦، بعقد الحلقات الدراسية، وإلقاء المحاضرات، وإقامة المعارض، وطبع المعلقات والنشرات، وما إلى ذلك.
- (٣) أصدر كثير من الدول الأعضاء قوانين تحظر التدخين في الأماكن المسمومة. والإعلان عن السجائر. وقد تم إعلام المنظمة رسمياً بهذه التدابير من قبل البحرين، وجمهورية إيران الإسلامية، والكويت، والمغرب، والمملكة العربية السعودية.
- (٤) تمت إقامة برنامج وطني ونقطة اتصال وطنية لمكافحة تعاطي التبغ في تسع دول أعضاء، هي: باكستان، والبحرين، وجمهورية إيران الإسلامية، وعمان، والكويت، ولبنان، والمغرب، ومصر، والمملكة العربية السعودية.
- (٥) قامت جميع شركات الطيران الوطنية والدولية في الإقليم، بالتعاون مع المنظمة الدولية للطيران المدني، باعتماد القرار ج ٢٩-١٥ الصادر عن الجمعية العامة للمنظمة الدولية للطيران المدني، والذي يحظر التدخين في جميع الرحلات الدولية، كما قطعت شوطاً بعيداً في تنفيذه.